

إخوان ليبيا والدفع نحو إنهاء الهدنة



والرجبان وصرمان والصيغان وصبارة وبني وليد وغيرها توجد في إقليم طرابلس التاريخي وليس في برقة، وأنه لو لا بطش الميليشيات والمرتزة، لخرج أهالي طرابلس مرحين بجيشهم الذي يضم في صفوفه أعدادا كبيرة من أبنائهم. واليوم يدفع الإخوان إلى الحرب من جديد، فهدفهم هو ضمان البقاء في مراكز السلطة والقرار وعلى خزائن الثروة في مؤسسة النفط والمصرف المركزي، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا باستعباد الجيش من تمريره الحالي، حتى وإن كانت النتيجة الدفع نحو تقسيم البلاد وإعادتها إلى ما كانت عليه عند إعلان الاستقلال في 1951 أو أيام المملكة المتحدة قبل 1963، قبل مشروع الدولة الديمقراطية المدنية.

وقطر والأحزاب والتيارات الإسلامية في عدد من الدول الأخرى. كل ما دار ويدور من مفاوضات ومشاورات واجتماعات وصفقات ووساطات هدفه الاتفاق على منح إخوان ليبيا وتنظيم القاعدة جزءا من كعكة السلطة والثروة في البلاد، وجميع النتائج تصطم بفقدان الجماعة الثقة في خليفة حفتر، وفي الجيش الوطني. والأهم من ذلك أن الجماعة تترك أن رصيدها الانتخابي ضعيف وأن أي مراهنة على الصندوق لن تكون لفاعلتها، ذلك لعبت على وتر آخر، هو وتر الشوفينية الجبهية في مصراة التي ينتمي إليها أغلب قيادات الإخوان، وعززته بوتر الأقليات من أصول عثمانية أو تركية كما يقول أردوغان، وبوتر الأقليات الأخرى وخاصة الأمازيغية أو التباوية، لتنتج لاحقا إلى محاولة إعادة الجغرافيا السياسية إلى ما قبل عام 1951 تاريخ استقلال ليبيا، بتشكيل هيئات إقليمية لطرابلس وبرقة وفزان، هدفها إعادة التقسيم بما يعيد كل قوة عسكرية أو سياسية أو اجتماعية إلى موقعها الجغرافي الأصلي، وهو ما يتضح بالخصوص من خلال ترويج مقولة إن الجيش الموجود في 90 بالمئة من مساحة ليبيا هو جيش برقة وليس جيشا وطنيا، وأن لطرابلس جيشها الذي يقاتل من أجلها، في إشارة إلى الميليشيات التي ترفع شعارات ثورة فبراير بغطاء إسلامي مدعوم بالمرتزة وبالخليف التركي. ومن منطلقات جهوية بحتة ركب السراج سفينة الإخوان، فهو كذلك يتحدث عن غزو من المنطقة الشرقية، ناسبا أو متناسيا أن الأغلبية الساحقة من المنطقتين الغربية والجنوبية تدعم القوات المسلحة، وأن ترهونة والرتان

سيفرزه اجتماع 5 + 5 في جنيف، خصوصا ما يتعلق بما ورد في اتفاق برلين، وقبله في اتفاق الصحيرات، حول موضوع حل الميليشيات التي لا تزال تحول منذ 2011 دون التوصل إلى حل سياسي يبني على المصالحة والانتخابات، وبسط نفوذ المؤسسات العسكرية والأمنية على مختلف أرجاء البلاد.

يدفع الإخوان إلى الحرب مجددا، هدفهم ضمان البقاء في مراكز السلطة والقرار، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا باستبعاد الجيش الوطني من مركزه الحالي

أم المشاكل هنا أن تيارات الإسلام السياسي الفاقدة لشرعية الشارع، تتخفى وراء تلك الميليشيات، وتستقوي اليوم بالتدخل التركي والمرتزة، وتنتظر للجيش وقيادته على أنهما عداوها العقائديان للذات لا يمكن أن تجتمع معهما على أرض واحدة، وهذا أساس الصراع الحالي. فأخوان ليبيا يخشون من أن يكون مصيرهم كمصير إخوان مصر، ولا يريدون أن يدفعا ثمن ما ارتكبوهم وميليشياتهم من جرائم طيلة تسع سنوات، كما لا يريدون الخلق عن تموقعهم في التحالف الإقليمي الذي أسسوا عليه خياراتهم السياسية والاقتصادية، والمرتبطة أساسا بتركيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تواصل ميليشيات حكومة فايز السراج التحشيد على مختلف المحاور، في الوقت الذي يتحدث فيه المبعوث الأممي، غسان سلامة، عن تحويل الهدنة إلى وقف لإطلاق النار في ليبيا. الضباط الأتراك يشرفون على الاستعداد لإستئناف المعارك انطلاقا من مصراة وطرابلس، وآلاف المرتزة الذين تم جلبهم من شمال سوريا أخذوا مواقعهم لمقاتلة الليبيين من منطلقات عدة: بعضهم من المدجين عقائديا يتحدث عن نصرة الإسلام الإخواني بنكهة التوسع العثماني، والبعض الآخر من المدفوعين مصليا لا يعرف من البلاد إلا راتبه الذي سيقبضه بالدولار والذي سيساعده على ركوب أحد قوارب الهجرة السرية في اتجاه الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

ما قاله الإرهابي صلاح بادي مهندس فجر ليبيا وحارق المطار والطائرات في 2014 وقائد ميليشيا لواء الصمود بمصراة عن انتهاء الهدنة وعودة المواجهات في جنوب وشرق مصراة، يؤكد أن الأتراك الذين يخطون مساراته، لا يريدون لوقف إطلاق النار أن يمنح للجيش الوطني مواقع مركزاته الحالية، وإنما هناك إصرار على إعادته إلى ما قبل 4 أبريل الماضي. هذا الإصرار عبر عنه المجلس الرئاسي ومجلس الدولة وجماعة الإخوان وأمرء الحرب وقادة الميليشيات وأبواق الفتنة ممن يرون أن بقاء القوات المسلحة في مناطق نفوذها حتى 12 يناير، يعتبر نصرا لها ولقائدتها العام المشير خليفة حفتر، وهزيمة مدوية لحكومة السراج وحلفائه الأتراك والقطريين والإخوان. وصلاح بادي المدرج في قائمة العقوبات الأممية لا ينطق من فراغ، فهو قريب من مراكز القرار في أنقرة، ومصاحب علاقة قوية بالمخابرات التركية، ولديه أوامر بحرق الهدنة حتى وإن تحولت في مشاورات جنيف بين المتدخلين في اللجنة الأمنية المشتركة، أحد مخرجات مؤتمر برلين، إلى وقف لإطلاق النار، وهذه الأوامر صادرة عن الحاكم بامرهم التركي الذي أصبح يجاهر بتحدي العالم والأمم المتحدة، وباستفزاز العرب وأوروبا، ويقوم يوميا بحرق قرارات مجلس الأمن، ويدوس اتفاق مؤتمر برلين الذي وقع عليه رجب طيب أردوغان في 19 يناير الماضي، سواء من خلال الإمعان في إرسال المرتزة، أو في إنزال السلاح والجنود عبر الجو والبحر إلى سواحل غرب ليبيا، منطلقا من قناتة بان العالم دخل بالفعل مرحلة ترهل الشرعية بما فيها الشرعية الدولية. ويستعد للمواجهة ولديه القدرة على ذلك، وهو من باب الجمالة لحلفائه، ينتظر ما

ما الذي ينتظره الفلسطينيون للمطالبة بجل الدولة الواحدة؟

لذلك فإن حل الدولة الواحدة للشعبين، التي تسقط يهودية الدولة وكل أسباب التمييز العرقي في دولة مواطنة متساوية، هي الحل الوحيد الممكن، الذي سيفتح أبواب انسجامها مع الدول المجاورة. في ذلك السيناريو لن يقاوم كثير من الإسرائيليين إغراءات السفر والاستثمار وعودة الكثير منهم إلى بلدانهم الأصلية في المنطقة، ليندبوا في نهاية المطاف محيط الشرق الأوسط الكبير. بل سيفتح أبواب عودة الكثير من رعايا الدول الغربية بعد انتهاء الصراع المقدس الذي قدموا من أجله. لم تفعل الإدارة الأميركية سوى إطلاق رصاصه الرحمة على حل الدولتين مستحيل التنفيذ؛ وربما تكون قد فعلت خيرا بإطلاق تلك الرصاص لكي يستيقظ الفلسطينيون ودول المنطقة على حقيقة استحالة تنفيذ حل الدولتين، الذي سيؤدي حتما إلى مشاكل أكبر من المشاكل الحالية.

كل الاحتجاجات والإدانات والرفض والشجب من دول المنطقة ودول العالم لن تنزع فتيل القنبلة التي فجرها ترامب، والتي سوف يطويها الإهمال بعد أسابيع أو أشهر، مثلما حدث مع نقل السفارة الأميركية إلى القدس. بالمنطقة لا تنقصها القضايا الساخنة التي يمكن أن تطوي تلك الصفحة، وسوف تتشغل بالزلزل المتوقعة لاختناق النظام الإيراني الشيك ونهايته المتوقعة وكذلك مخاض خروج العراق ولبنان وسوريا واليمن من نفوذ طهران، بل من غير المستبعد أن تعود الإدارة الأميركية إلى إطلاق المزيد من الرصاص إلى جثة حل الدولتين. هناك فرصة أن تؤدي صفقة ترامب إلى نتائج لم تكن في حساباتها ولا في حسابات اليمين الإسرائيلي، الذي احتفل بها كنصر كبير، حين ينقلب السحر على الساحر، ويخرج خيار الدولة الواحدة عن السيطرة، وهو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يقتل يهودية دولة إسرائيل ويفتح أبواب حل مستدام ونهائي. لا أستبعد أن نقول في وقت ليس ببعيد إنه لولا تلك الصفقة، لما تمكنا من رؤية ضوء في نهاية نفق الصراع العربي الإسرائيلي. أرجح أن ندرك بعد حين أن تلك الصفقة كانت أفضل ما حدث للقضية الفلسطينية من أجل إخراجها من رحلة الموت البطيء، التي لم تتمكن الحروب والمفاوضات والانفصالات والاتفاقات من إيقافها. وقد نكتشف بعد حين أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ما كان ليصل إلى حل نهائي مستدام هو حل الدولة الواحدة لولا وقاحة ترامب.

سلام سرحاني
كاتب وإعلامي عراقي

محتر أن يتشغل الفلسطينيون والدول العربية في التعبير عن غضبهم من صفقة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي ذهب أبعد من كل ما يحلم به اليمين الإسرائيلي المتطرف، دون أن يخطر في بالهم استخدام أخطر سلاح لتقويض تلك الصفقة الوقحة، ما الذي ينتظره الفلسطينيون بعد هذا التمادي كي يطالبوا بحل الدولة الواحدة بحقوق مواطنة متساوية في كامل أرض فلسطين التاريخية؛ ذلك الحل الذي سيغير جدا في البداية، لكنه سوف يتمكن في النهاية من إخماد جميع أسباب الصراع ويقتل يهودية الدولة إلى الأبد، ويحول الدولة الواحدة إلى نموذج عصري تمتد آثاره إلى كل المنطقة لتخمد جميع أسباب الصراعات والتطرف.

وسوف يؤدي أيضا إلى تحويل سكان إسرائيل من اليهود إلى أقلية تذوب في المحيط الشاسع لمنطقة الشرق الأوسط، وتنتهي بذلك أكبر أسباب النزاعات القومية والدينية حين تتلاشى ذخيرتها، لتحل محلها قواعد المواطنة في جميع دول المنطقة. سوف يقول البعض إن إسرائيل سترفض المطالبة بحل الدولة الواحدة؛ نعم بكل تأكيد سوف يرفضها اليمين الإسرائيلي لكنها سوف توظف الراي العام العالمي على حقيقة استحالة قبول استمرار آخر نظام للتمييز العنصري. وسوف تتلقاها أغلبية واسعة في أنحاء العام لتقبل أي مقاومة لها. علينا أن ندرك أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مستعصم ومستحيل، وأن حل الدولتين لا يمكن أن يضع نهاية له مهما كانت مساحة الأرض، التي يمكن أن يحصل عليها الفلسطينيون أو الإسرائيليون. دعونا نفرض حولا سحرية مثل فرض حل يحصل فيه الفلسطينيون على 90 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية. ونسأل هل سيكتفي الفلسطينيون بذلك؛ وهل سيتوقفون عن المطالبة بال عشرة بالمئة المتبقية؛ في المقابل أيضا لن يكتفي الإسرائيليون حتى بالحصول على تلك النسبة التي قدمها لهم ترامب بالفعل. وإن يكفوا عن تضيق الخناق على الفلسطينيين المحاصرين في النسبة الضئيلة التي ستبقى لهم من أرض فلسطين التاريخية، في كلتا الحالتين لن تنتهي أسباب الصراع والتوتر، لا في أرض فلسطين التاريخية ولا في عموم منطقة الشرق الأوسط.

من يتحائل على الذاكرة التاريخية للاستعمار الفرنسي في الجزائر

الذي أدى إلى طمس ملف الصراعات الكبرى التي شهدتها حركة التحرر الوطني وتخللتها تصفيات جسيمة طالت رفاق الكفاح الوطني مثل أحداث مجزرة مولوة المروعة، إلى جانب تصفية رؤاد ثورة 1954، التي يفترض أن المخابرات الفرنسية لها علم بها وأنها قد وثقتها ضمن ملف الذاكرة التاريخية. لاشك أن تعامل النظام الجزائري مع ملف الإرث الاستعماري الفرنسي في الجزائر يغلب عليه الطابع المزاجي، حيناً، ورد الفعل ضد بعض مواقف الحكومة الفرنسية حيناً آخر. حتى الآن لا يريد النظام الجزائري السماح بفتح ملفات حقيقية مثل ملف تغيير فرنسا للخارطة الجغرافية بشمال أفريقيا، وملف التجارب النووية في الصحراء، وتحطيم أسلوب الإنتاج الأفريقي الآسيوي في البلاد وتعويضه بالاستلوب الرأسمالي الفرنسي المتختم بلقيا أسلوب الإقطاعي الموروث عن الوجود العثماني في الجزائر طوال ثلاثة قرون، وملف تخريب الطبيعة الوطنية، وكذلك ملف نفي الجزائريين عام 1873 إلى غويانا بأميركا الجنوبية المدعوة عند الجزائريين بكيان، وإلى كاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي حيث ما زالت أجيال من أبناء المنفيين الجزائريين محرومين حتى الآن من الجنسية الجزائرية وهويتهم الأصلية.

يعتمد على التأثير الثقافي واللغوي والسياسي. وفي هذا السياق يطرح المراقبون المهتمون بالعلاقات الجزائرية الفرنسية الأسئلة التالية: هل سيسمح النظام الجزائري بفتح هذا الملف الذي يستجيم عنه مفاجات قد تكون ضد مصالحه؟ هل صحيح أن الإدارة الفرنسية في عهد ماكرون قد أوصدت الأبواب أمام أرشيف الحرب الفرنسية الجزائرية أم أن الأمر مخالف لذلك؟ لماذا يتحائل النظام الجزائري حتى اليوم على ملف إعادة كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، حيث تدخلت أجهزة الدولة مرارا وأجهضت عدة ندوات حاول تفعيلها كبار رموز الثورة الجزائرية أمثال العقيد عمر أوعمران وصالح بويندر وتوفيق المدني وعدد من رموز "جماعة 22" التي فجرت الثورة التحريرية. ولأنك أن ممارسات النظام الجزائري في عهد حكم الشاذلي بن جديد أفضت إلى تميع تلك الندوات ولعبت دورا مفصليا في التغلبي التعسفية على جزء مهم من الذاكرة التاريخية الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي. وهناك شهود عيان عاصروا عمليات سُنت على نحو منهجي لكبت المؤرخين وقيادات الكفاح المسلح الجزائري، الأمر

وأجته الأحداث أعلن وزير خارجية فرنسا لودريان أن بلاده ترغب في أن تعمل بلاده مع الجزائر على فتح ملف ميراث الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ولقد برز هذا الموقف بعد أن قارن الرئيس الفرنسي مؤخرا الاحتلال الفرنسي بتورط فرنسا في ترحيل اليهود إبان الحرب العالمية الثانية. وبسبب وقوف فرنسا ضد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وموقفه المساند لارمن في حقهم التاريخي لإجبار تركيا على الاعتراف بجرائم إبادة مليون ونصف أرمني بين عام 1914 و1923. إلى جانب ذلك فإن قسما معتبرا من الراي العام الجزائري يستغرب هذا الموقف التركي من جرائم فرنسا، في الوقت الذي تبرز فيه الدراسات التاريخية أن الوجود العثماني في الجزائر الذي بدأ سلمياً في عام 1514 سرعان ما تحول ابتداء من عام 1518 إلى عام 1830 إلى احتلال حقيقي دام أكثر من ثلاثة قرون. وفي هذا الصدد يتساءل الجيل الجديد في الجزائر، من خلال صوت الكاتبة والإعلامية الجزائرية القيمة بفرنسا، فائزة مصطفى "ماذا بشأن مجازر الاحتلال العثماني للجزائر بعيدا عن كونه تم تحت لواء الخلافة الإسلامية؛ وماذا عن مشاركة تركيا مع فرنسا إلى جانب تحالف الناتو في قصف الثوار الجزائريين؛ ماذا عن كون تركيا البلد الإسلامي الوحيد الذي عارض قرار استقلال الجزائر في اجتماع هيئة الأمم المتحدة، بل وطالبت تركيا ضم الجزائر إليها لكونها كانت تحت حكم الباب العالي؟".

في خضم عودة ملف الذاكرة التاريخية الفرنسية - الجزائرية إلى

بسبب وقوف فرنسا ضد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وموقفه المساند لارمن في حقهم التاريخي لإجبار تركيا على الاعتراف بجرائم إبادة مليون ونصف أرمني بين عام 1914 و1923. إلى جانب ذلك فإن قسما معتبرا من الراي العام الجزائري يستغرب هذا الموقف التركي من جرائم فرنسا، في الوقت الذي تبرز فيه الدراسات التاريخية أن الوجود العثماني في الجزائر الذي بدأ سلمياً في عام 1514 سرعان ما تحول ابتداء من عام 1518 إلى عام 1830 إلى احتلال حقيقي دام أكثر من ثلاثة قرون. وفي هذا الصدد يتساءل الجيل الجديد في الجزائر، من خلال صوت الكاتبة والإعلامية الجزائرية القيمة بفرنسا، فائزة مصطفى "ماذا بشأن مجازر الاحتلال العثماني للجزائر بعيدا عن كونه تم تحت لواء الخلافة الإسلامية؛ وماذا عن مشاركة تركيا مع فرنسا إلى جانب تحالف الناتو في قصف الثوار الجزائريين؛ ماذا عن كون تركيا البلد الإسلامي الوحيد الذي عارض قرار استقلال الجزائر في اجتماع هيئة الأمم المتحدة، بل وطالبت تركيا ضم الجزائر إليها لكونها كانت تحت حكم الباب العالي؟".

في خضم عودة ملف الذاكرة التاريخية الفرنسية - الجزائرية إلى

أزراج عمر
كاتب جزائري

من جديد عاد ملف الذاكرة التاريخية لاحتلال فرنسا للجزائر، من عام 1830 إلى عام 1962، إلى السطح خلال الزيارة التي قام بها في الأسبوع الماضي للجزائر وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان، ولقد اتخذ هذا الملف بُعدا دراميا عندما حاول الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، استغلال هذا الموضوع الشائك خلال زيارته الرسمية للجزائر وخاصة حين ألح على الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، وخلافا للأعراف الدبلوماسية، أن يزوده بالوثائق الرسمية التي تدين فرنسا بالحجة الملموسة لكي يحرك أردوغان ملف مجازر فرنسا في الجزائر نيابة عن الشعب الجزائري الذي ترى نسبة معتبرة منه أن الوجود التركي في الجزائر لقرون عدة احتلالا تعسيفا، وذلك بعد إلحاق الجزائر بالباب العالي وتجريدها من سيادتها الوطنية المستقلة. والحال فإن تدخل الرئيس التركي أردوغان في ملف فرنسا / الجزائر هو بمثابة استخدام الجزائر كقناع من أجل توجيه ضربة إعلامية ودبلوماسية إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيديرئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيوقبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk